

Distr.: General
9 January 2019

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/73/538/Add.2)]

٢٢٨/٧٣ - متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان بربادوس^(١) وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس)^(٢)، وإعلان موريشيوس^(٣)، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٤)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(٥)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٦)، بما في ذلك الفصل السابع المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.



وإذ تعيد أيضا تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٧)،

وإذ تعيد كذلك تأكيد قرارها ١٧/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالإستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتمويل تنمية بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية الذي حثت فيه على تعزيز دعمها لتنفيذ أمور منها مسار ساموا ودعت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إدراج هذه الإجراءات وتعميمها تماما في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتكثيف الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية بحيث تكون أقدر على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٧/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وقرارها ٣٠٧/٧٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ وجميع القرارات السابقة ذات الصلة^(٨)،

وإذ تشير أيضا إلى الوثائق الختامية والقرارات الصادرة عن جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٩)، وإذ تسلم بأن الكوارث، التي يتفاقم الكثير منها بفعل تغير المناخ والتي يزداد تواترها وشدها، تعرقل إلى حد كبير التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الجزرية الصغيرة النامية،

(٧) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٨) انظر القرارات ٢٠٢/٧٠ و ٢٨٨/٦٩ و ٢١٧/٦٩ و ١٥/٦٩.

(٩) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

وإذ تعيد تأكيد الخطة الحضرية الجديدة، التي تم اعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(١٠)،

وإذ ترحب باجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة حول موضوع "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود: منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية"، الذي عُقد في نيويورك في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨،

وإذ تؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها، وأنها لا تزال تواجه قيودا لبلوغ أهدافها في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تنوه بتولي الدول الجزرية الصغيرة النامية زمام الأمور والقيادة في التغلب على بعض هذه التحديات، وإذ تشدد في الوقت نفسه على أن تحقيق النجاح سيظل صعبا ما لم يكن هناك تعاون دولي،

وإذ تسلم بأن تغير المناخ يشكل أحد العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، وإذ تؤكد من جديد أهمية تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الكوارث،

وإذ تعترف بأن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر ما زالا يشكلان خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثلان لدول معينة منها أشد الأخطار التي تهدد بقاءها ومقومات وجودها،

وإذ ترحب باتفاق باريس^(١١)، وتشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه تنفيذًا تامًا، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١٢) على القيام في أقرب وقت ممكن، إن لم تكن قد فعلت بعد، بإيداع صكوك تصديقها على الاتفاق أو قبوله أو إقراره أو الانضمام إليه، حسب الحالة،

وإذ تبرز أوجه التآزر بين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات العلمية الواردة في التقرير الخاص المنعنون "الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية" الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،

وإذ تنطلق إلى مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا الأمين العام إلى عقده في نيويورك في عام ٢٠١٩، من أجل تسريع العمل العالمي بشأن تغير المناخ،

وإذ تحيط علما بالعلاقة المهمة بين المحيطات وتغير المناخ، بما يشمل مبادرات منها مبادرة مسار المحيطات التي استهلكت على هامش الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ تكرر دعوة جميع أصحاب المصلحة إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بوسائل منها تعجيل الإجراءات الرامية إلى منع

(١٠) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(١١) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ ٢١.

(١٢) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

التلوث البحري والحد منه بشكل كبير بجميع أنواعه، ولا سيما التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، واللدائن الدقيقة، والتلوث بالمغذيات، ومياه المجاري غير المعالجة، وعمليات تصريف النفايات الصلبة، والمواد الخطرة، والتلوث الناجم عن السفن، ومعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة بطريقة أخرى، مع الاعتراف في نفس الوقت بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي من بين الجهات الأكثر تعرضاً لآثار التلوث البحري،

وإذ تؤكد من جديد أن المحيطات والبحار، جنباً إلى جنب مع المناطق الساحلية، تشكل عنصراً أساسياً من عناصر النظام الإيكولوجي للأرض، وهي مرتبطة ارتباطاً جوهرياً بالتنمية المستدامة، وإذ تؤكد من جديد أيضاً أن وجود محيطات وسواحل سليمة ومنتجة وقادرة على التكيف هو أمر حاسم لتحقيق أهداف عدّة من بينها، القضاء على الفقر، وتوفير إمكانية الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية، وتوفير سبل كسب العيش، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وخدمات النظم الإيكولوجية الأساسية بما في ذلك عزل الكربون، ويمثل عنصراً هاماً في هوية شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية وثقافتها،

وإذ تسلّم بأهمية المياه والصرف الصحي للتنمية المستدامة، ولا سيما في الدول الجزرية المرجانية، من أجل التصدي لمجموعة المسائل المتصلة بارتفاع مستوى سطح البحر، وتسرب المياه المالحة، وحدوث تغييرات في أنماط التساقطات المطرية، وإذ تنوّه في هذا الصدد بإطلاق الجمعية العامة للعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨؛

وإذ تسلّم أيضاً بأن الصحة شرط مسبق للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة كافة ونتيجة من نتائجها ومؤشر من مؤشراتهما، وبأن مسار ساموا يدعو إلى وضع سياسات وبرامج لكفالة تحسين الصحة، وإذ تسلّم أيضاً بالحاجة إلى الوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية والكشف عنها والعلاج منها، وإلى توفير خدمات جيدة في مجال الرعاية الصحية الأساسية، مع الحد في الوقت نفسه من الآثار المتصلة بالصحة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان في الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تؤكد من جديد أهمية إطار الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية والتقدم المحرز، بما في ذلك من خلال اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية وحوار الشراكة العالمي السنوي الثالث لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، وكذلك أهمية شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والتقدم المحرز فيها، وضرورة استمرار اتساقه مع إطار الشراكات،

وإذ تسلّم بأنه من المهم للغاية تعبئة الموارد من جميع المصادر من أجل تنفيذ مسار ساموا تنفيذاً فعالاً، بسبل منها إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛

وإذ تسلّم أيضاً بأنه، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية وما تقوم به من تعبئة لمواردها المحدودة، فإن ما أحرزته من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، لم يكن متكافئاً، بل إن بعضها شهد تراجعاً من الناحية الاقتصادية، وبأنه لا يزال هناك عدد من التحديات الهامة،

وإذ تلاحظ التراجع في علاقات المراسلة المصرفية الذي يواجهه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ تتطلع في هذا الصدد إلى مواصلة النظر في هذه المسألة في التقارير المقبلة التي تعدها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، حسب الاقتضاء ووفقا للولايات الحالية،

وإذ تسلم بما يقدمه المجتمع الدولي من تعاون ودعم منذ أمد طويل، حيث اضطلع بدور هام في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الفقرة ١٩ من مسار ساموا التي تدعو إلى تعزيز هذا التعاون،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات التي تربط بينها، بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٣)؛

٢ - **تحيط علما أيضا** بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية" الذي أعد عملا بالقرار ٢٨٨/٦٩ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥^(١٤)؛

٣ - **تحيط علما كذلك** بتقرير الأمين العام المعنون "تقييم ناجم عن الولايات الناشئة لوحدي الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة للأمانة العامة"، المقدم عملا بأحكام القرار ٢١٧/٧٢^(١٥)؛

٤ - **تؤكد** من جديد الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والمعنونة إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٦)، وتحث على تنفيذها بالكامل وبسرعة وبفعالية، وكذلك على رصدها ومتابعتها واستعراضها على نحو فعال؛

٥ - **تحث** على التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والشراكات المعلن عنها في المؤتمر وعلى تنفيذ الأحكام المتعلقة بجميع وسائل التنفيذ، على النحو الوارد في مسار ساموا؛

٦ - **ترحب** بالتزام المجتمع الدولي المستمر باتخاذ إجراءات عاجلة ولموسسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول، بما في ذلك حلول إضافية، للتحديات الرئيسية التي تواجهها بما يدعم التنفيذ الكامل لمسار ساموا؛

٧ - **تشير** إلى أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة في مسار ساموا، والواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٦)، وكذلك الوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، وإذ تسلم بأوجه الترابط فيما بينها، تحث على الأخذ بهذه الأوجه من خلال تنفيذ تلك الوثائق؛

(١٣) A/73/226.

(١٤) انظر A/72/119 و A/72/119/Add.1.

(١٥) A/73/345.

(١٦) القرار ١/٧٠.

٨ - تشير أيضا إلى الفقرة ٦ من القرار ٢١٧/٧٢، وتلاحظ أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة سيخصص في اجتماعه لعام ٢٠١٩ وفي اجتماعاته في المستقبل ما يكفي من الوقت لمواصلة تناول التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة ومتابعة مسار ساموا وتنفيذه، وتشجع المنتدى السياسي الرفيع المستوى على إبداء الاهتمام الكافي بهذه المناقشات، مع الأخذ في الاعتبار أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة، وكذلك بالدروس المستفادة من عمليات متابعة واستعراض المؤتمرات السابقة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية وما صدر عنها من وثائق ختامية،

٩ - تكثُر النداء الذي وجهته في الإعلان المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"^(١٧)، الداعي إلى اتخاذ إجراءات على وجه السرعة من أجل حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام في التنمية، وتحث على تنفيذه مع الإقرار بالمساهمات الهامة التي تقدمها حوارات الشراكة والالتزامات الطوعية المقطوعة في سياق مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، من أجل التنفيذ الفعال والمناسب من حيث توقيته للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تحث على الوفاء بتلك الالتزامات؛

١٠ - تنوّه بالجهود المبذولة من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجع على مواصلة تنفيذه في جميع مناطق تلك الدول من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية بسبل منها المبادرة الإقليمية التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة؛

١١ - تقمّر بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بتنفيذ مسار ساموا وتقوم بتعبئة الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي لذلك الغرض، بالرغم من قاعدة مواردها المحدودة، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية وأن يدعمها في تنفيذ مسار ساموا، وذلك بسبل منها إدماج مضامينه في سياساتها وأطرها الإنمائية الوطنية والإقليمية؛

١٢ - تحث جميع الشركاء على إدماج مسار ساموا في أطرهم وبرامجهم وأنشطتهم التعاونية، حسب الاقتضاء، لضمان متابعته وتنفيذه بفعالية؛

١٣ - تحث كيانات منظومة الأمم المتحدة على أن تعمم، في إطار ولاية كل منها، مراعاة مسار ساموا في الخطط والأطر الاستراتيجية لكل منها، وتشجع جميع المعنيين من الجهات صاحبة المصلحة على أن تتيح موارد كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل التنفيذ الفعال والمعجل لمسار ساموا؛

١٤ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، بإدماج أولويات وأنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية في أطرها الاستراتيجية والبرامجية ذات الصلة، بوسائل منها عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على المستويين الوطني والإقليمي، تمشياً مع ولاياتها وأولوياتها الشاملة، وتشجع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من الشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف على القيام بذلك؛

(١٧) القرار ٣١٢/٧١، المرفق.

١٥ - **تدعو** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمانة العامة، وفقاً لولاية كل منهما، إلى مواصلة تعزيز الدعم اللازم في مجال التحليل والدعوة المقدم لعمل اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، ضمناً لإجراء حوار عالمي سنوي عملي المنحى يركز على النتائج بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٦ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتقوية تعاونها على بناء القدرة على الصمود وعلى تعزيز الإجراءات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ؛

١٧ - **تسلم** بالتقدم المحرز في جمع البيانات المتصلة بالكوارث وتسلم أيضاً بأن البيانات والتحليلات المستمدة من مرصد إطار سندي، وكذلك نتائج دورة المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٩، تمثل مساهمات في استعراض منتصف المدة لمسار ساموا، وتسلم كذلك بأن وضع استراتيجيات وطنية للتكيف مع تغير المناخ واستراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠ يتيح فرصة لتحقيق أكبر قدر من التأزر والتشارك في استخدام مجموعات البيانات وتقييمات المخاطر؛

١٨ - **تشدد** على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ذات الصلة؛

١٩ - **تشير** إلى ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو تام في جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات والدورات الاستثنائية التي تعقدها الأمم المتحدة وعمليات متابعتها؛

٢٠ - **تسلم** بأن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال يشكل تحدياً للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتسلم كذلك بالحاجة إلى مواصلة بذل الجهود لزيادة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛

٢١ - **تؤكد** على الدور الهام الذي تضطلع به وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً لولايات كل منهما، بما في ذلك تلك الواردة في مسار ساموا، وغير ذلك من الوثائق والقرارات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وتقر بتحسين التنسيق والتعاون فيما بينهما وتحت على المضى في الاستفادة من تكامل مكامن القوة المتاحة لهما في تنفيذ خطط عملهما السنوية والأنشطة ذات الصلة بهما؛

٢٢ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لدعم خطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز الاتساق والتنسيق الفعال بين وكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة وتحسين سبل الاتصال والتشاور مع الدول الأعضاء؛

٢٣ - **توصي** بأن تواصل منظومة الأمم المتحدة العمل من أجل كفالة أن تكون الأنشطة المنفذة دعماً للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في نطاق ولاية كل كيان، متوائمة مع أولويات تلك الدول ومراعية لأي آليات تمكينه وطنية وإقليمية قائمة تيسر اتساق السياسات وتدعم تعبئة الموارد؛

٢٤ - تشير إلى الفقرة ١١ من قرارها ٢٩٩/٧٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، وتحت منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير فعالة للحد من عبء الإبلاغ الواقع على عاتق الدول الجزرية الصغيرة النامية ودعم تعزيز الرصد والتقييم الفعالين لتنفيذ مسار ساموا من خلال إقامة روابط متسقة ومنسقة وفعالة بين ترتيبات متابعة واستعراض تنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠ والوثائق الختامية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي؛

٢٥ - تقر بأن لا بد من تحسين أساليب جمع البيانات والتحليل الإحصائي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التخطيط الفعال لتحقيق وتعقب النجاح في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ومتابعته وتقييمه، وفي هذا الصدد، تحت المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على مواصلة تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية ونظم بياناتها على كفاءة إمكانية الحصول على بيانات رفيعة الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة، تمثياً مع مضامين مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠، حسبما يناسب السياقات الوطنية، وذلك بغية دعم تنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضهما؛

٢٦ - تحت كيانات منظومة الأمم المتحدة على أن تنسق تخطيط أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها وتنفيذ تلك الأنشطة بالتشاور الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء من أجل التنمية كافة، تعزيزاً للفعالية والكفاءة في تقديم الدعم لتنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠، مع تجنب تشبع القدرة الاستيعابية للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد القطري؛

٢٧ - تطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، أن تساهم بنشاط، في حدود ولاية كل منها، في التصدي لأوجه الضعف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال اتباع نهج أكثر شمولاً للتمكين من تحسين فرص الحصول على التمويل للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢٨ - تكرر طلبها إلى الأمين العام أن يقوم، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ والفقرة ٤ من القرار ٢٧٩/٧٢، بإجراء استعراض لتشكيلة المكاتب المتعددة الأقطار وقدرتها واحتياجاتها من الموارد ودورها وخدماتها الإنمائية، بالتشاور الكامل مع البلدان المعنية، من أجل تحسين إسهام المكاتب في التقدم الذي تحرزه البلدان نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورته لعام ٢٠١٩؛

٢٩ - تؤكد من جديد قرارها عقد اجتماع رفيع المستوى يستغرق يوماً واحداً في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا، على أن يصدر عنه إعلان سياسي مقتضب وعملي المنحى يتم الاتفاق عليه بين الحكومات، وتشير في هذا الصدد إلى المقرر ٥٥٩/٧٢، الذي قررت فيه أن تحيل مشروع المقرر القاضي بعقد الاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين لاتخاذ إجراء بشأنه، وتطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يضع الصيغة النهائية للترتيبات التنظيمية للاجتماع، وتشجع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة على المشاركة في الاستعراض الرفيع المستوى على أعلى مستوى ممكن؛

٣٠ - ترحب بعقد الاجتماعات التحضيرية الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في بليز وتونغا وموريشيوس، فضلاً عن الاجتماع الأقليمي لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في ساموا، من أجل إجراء استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ مسار ساموا على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتحيط علماً بنتائجها؛

٣١ - **تكرر تأكيد** الأهمية الحاسمة للمشاركة الكاملة والفعالة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية الاستعراض الرفيع المستوى، وتدعو في هذا الصدد الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة والجهات المانحة المعنية إلى المساهمة في صندوق التبرعات الاستثماري لغرض مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة الكاملة والفعالة في الاستعراض الرفيع المستوى والعمليات التحضيرية المختلفة؛

٣٢ - **ترحب** بإنشاء شبكة مراكز التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بهدف إيجاد حلقة وصل حيوية بين المستويات العالمي والإقليمي والوطني من أجل تيسير التنسيق وتبادل المعلومات والتخطيط فيما يتعلق بتنفيذ مسار ساموا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وترحب كذلك بعقد الاجتماع الافتتاحي لمراكز التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في آييا، على هامش الاجتماع الأقليمي التحضيري لاستعراض منتصف المدة لمسار ساموا، وتشجع جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة في تلك الشبكة من أجل مواصلة تنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠؛

٣٣ - **تلاحظ** الاستنتاجات الأولية التي خلصت إليها وحدة التفتيش المشتركة، التي تفيد أن الموارد لم تشهد أي زيادة خلال الفترة التي توسعت فيها ولايات وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الممثلة السامية توسعاً كبيراً^(١٨)؛

٣٤ - **تلاحظ مع القلق** استنتاجات ونتائج تقييم الاحتياجات الناجم عن توسيع ولايات وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية؛

٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل، بحلول عام ٢٠٢٠، ضمن الموارد المتاحة، تخصيص الموارد الكافية للاستجابة للولايات الموسعة دعماً لخطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتتطلع إلى تلقي تقرير محدث من الأمين العام عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومواءمة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع خطة عام ٢٠٣٠؛

٣٦ - **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، وضمن إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمتابعة وتنفيذ مسار ساموا، معلومات عما تم القيام به لتلبية الاحتياجات الناجمة عن توسيع نطاق الولايات المسندة إلى وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية؛

٣٧ - **تكرر طلبها** الوارد في القرار ٣٠٧/٧٢ بأن يقدم الأمين العام تقريراً عن متابعة وتنفيذ مسار ساموا، وأن يتيح، استثنائياً، في مطلع عام ٢٠١٩ في أعقاب الاجتماعات التحضيرية للاستعراض

(١٨) انظر A/71/324 و A/71/324/Corr.1.

الرفيع المستوى التي تُعقد على الصعيدين الإقليمي والأقليمي، لتتم الاستفادة منه في دعم المشاورات الحكومية الدولية ولتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين؛

٣٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

الجلسة العامة ٦٢

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨